

Distr.: General
23 December 2022

Arabic

Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية
الأفريقيين

الدورة الخامسة والخمسون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ٢٠٢٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**

حوار بشأن موضوع الدورة الخامسة والخمسين للجنة
الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية، والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الحادي والأربعون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

عرض عن موضوع الدورة الخامسة والخمسين للجنة
الاقتصادية لأفريقيا

ورقة المسائل المطروحة

تعزيز الانتعاش والتحول في أفريقيا للحد من أوجه التفاوت ومواطن الضعف

أولا- الهدف

١- في السنوات الأخيرة، وجدت أفريقيا نفسها تواجه عاصفة حقيقة من الأزمات المتداخلة والمتكررة التي تساهم في إدامة الفقر وعدم المساواة اللذين كانا شديدين حتى قبل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وتهدف هذه الورقة إلى تحديد القضايا الرئيسية المتصلة بالفقر وعدم المساواة التي ستكون رافدا لأعمال الاجتماع الحادي والأربعين للجنة الخبراء والدورة الخامسة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، الذي سيتناول موضوع "تعزيز الانتعاش والتحول في أفريقيا للحد من أوجه التفاوت ومواطن الضعف". وتعرض الورقة حالة الفقر وعدم المساواة في أفريقيا في سياق الصدمات العالمية المتداخلة وتستكشف العوامل المضاعفة فضلا عن الفرص الواعدة للبلدان الأفريقية لتحقيق انتعاش محوره الناس.



ثانياً- عاصفة حقيقية من الأزمات المتداخلة

٢- بينما كان العالم لا يزال يكابد الأمرين جراء جائحة كوفيد-١٩، اندلعت الحرب في أوكرانيا في أوائل عام ٢٠٢٢. وتفاقم أثر الصدمتين بسبب ارتفاع وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية على الصعيد العالمي. وقد رمت الصدمات الثلاث المتداخلة مجتمعة بالمزيد من الناس إلى براثن الفقر المدقع وزادت من عدم المساواة في جميع أنحاء العالم. بيد أن أثر هذه الصدمات في أفريقيا كان فادحاً، إذ تخلفت القارة عن الركب أكثر من ذي قبل، حيث أصبحت الآن تضم أعلى نسبة من فقراء العالم مقارنة بأي منطقة على مستوى العالم. وبسبب ظهور عدد كبير من الفقراء والضعفاء الجدد يتعذر سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ولا يزال عدم المساواة يشكل تحدياً مستمراً.

٣- وتتكدس القارة تكلفة باهظة جراء هذه الأزمة الثلاثية، كما يتضح من تزايد أعداد الفقراء والضعفاء الجدد. فقد أصبحت إغاثة الضعفاء أمراً بعيد المنال، بسبب تدهور حالة الاقتصاد الكلي. وفي حين أن هناك حاجة متزايدة للإنفاق للحد من الآثار الوخيمة التي خلفتها هذه الأزمات، فإن هامش المناورة المالي المتاح محدود.

٤- وفي هذا السياق، أصبح تحقيق غايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتصلة بالقضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة في غضون ٨ سنوات فقط أمراً بعيد الاحتمال. ويتسبب الفقر وعدم المساواة في أفريقيا في مخاطر كبيرة على الرخاء، والسلام والأمن، وعلى العقد الاجتماعي بصفة أعم. ولذلك، يُصبح تعزيز نموذج إنمائي جديد يركز على الناس ويجعل من الحد من الفقر وعدم المساواة محور تركيز استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية أمراً ملحاً.

ثالثاً- حالة الفقر وعدم المساواة

٥- لقد كانت مستويات الفقر وعدم المساواة في أفريقيا مرتفعة حتى قبل الأزمات العالمية الأخيرة. بيد أن الفقر تفاقم واتسع نطاق عدم المساواة في القارة في خضم هذه الأزمات المتداخلة. وقد يستغرق التعافي من آثارها الضارة سنوات ما لم تتخذ إجراءات عاجلة على الصعيدين العالمي والوطني. وما يبعث على القلق بوجه خاص أن خطر الوقوع في براثن الفقر، في ظل تواتر الأزمات المتتالية، يتهدد حتى غير الفقراء في أفريقيا.

ألف- أكثر من نصف مليار أفريقي ما زالوا يعيشون في فقر مدقع

٦- لقد أحرزت أفريقيا تقدماً كبيراً في خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع (أقل من ٢,١٥ دولار في اليوم للشخص الواحد). فبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩، انخفضت نسبة سكان القارة الذين يعيشون في فقر مدقع من ٥٣,٤ في المائة إلى ٤٠,١ في المائة. إلا أن العدد المطلق للفقراء لا يزال مرتفعاً: فهناك حالياً ٥٤٦ مليون شخص ما زالوا

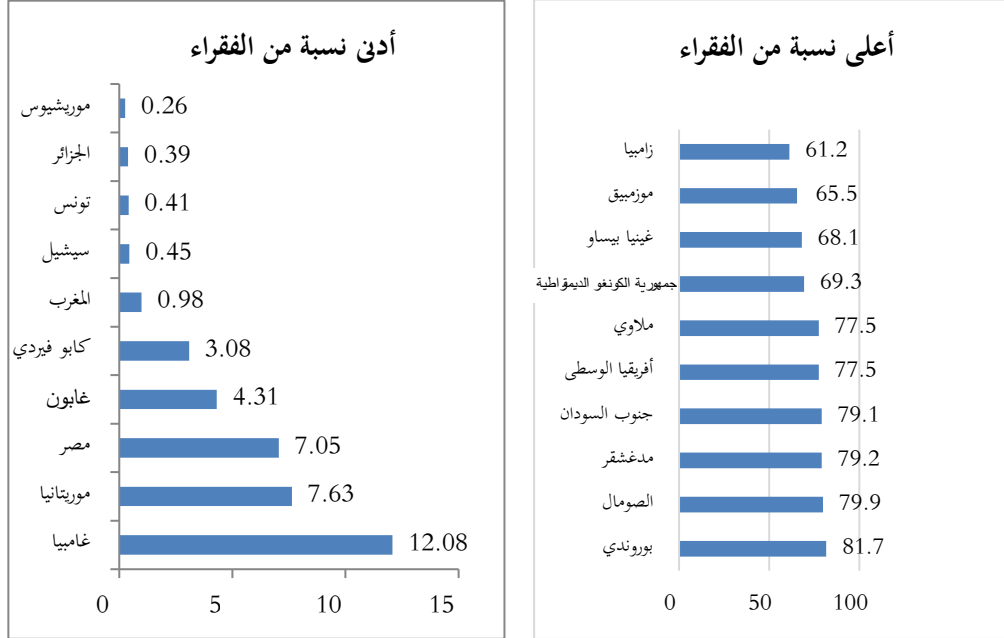
يعيشون في فقر، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٧٤ في المائة منذ عام ١٩٩٠. وفي عام ٢٠٢٢، استأثرت أفريقيا بأكثر من نصف أعداد الفقراء في العالم (٥٤,٨ في المائة)، تليها جنوب آسيا (٣٧,٦ في المائة).

٧- ويتسم توزيع الفقر المدقع في أفريقيا بقدر كبير من التفاوت. فعلى الصعيد دون الإقليمي، تستأثر منطقتنا شرق أفريقيا وغربها بما يقارب ثلاثة أرباع جميع الأفريقيين الذين يعيشون في فقر (٧٣ في المائة). وتستأثر منطقة شرق أفريقيا وحدها بنسبة ٤١ في المائة من مجموع عدد الفقراء، وهو ما يُفسر جزئياً بأن أربعة من بلدان شرق أفريقيا ذات الكثافة السكانية العالية (إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة ومدغشقر) تأوي ١٨ في المائة من مجموع السكان الفقراء في القارة. ويقع ١٧ بلداً، من أصل ٢١ بلداً تُعرّف بأنها بلدانٌ هشة ومتأثرة بالصراعات، في شرق وغرب أفريقيا، ما يعني أنها معرضة لخطر تفاقم الفقر وعدم المساواة. وفي المقابل، كان عدد الأشخاص الذين يرزحون تحت وطأة الفقر هو الأدنى في الجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا (١٦ مليوناً و١٧ مليون شخص على التوالي).

٨- والبلدان الأفريقية العشرة التي تعاني من أعلى مستويات الفقر في أفريقيا هي، بترتيب تنازلي وفقاً للنسبة المئوية، بروندي، والصومال، ومدغشقر، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وملاوي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا - بيساو، وموزامبيق، وزامبيا، وهي بلدان تشكل نسبة الفقراء في كل منها ما بين ٦٠ في المائة و ٨٢ في المائة من السكان (انظر الشكل الأول). وتمثل هذه البلدان العشرة مجتمعة ثلثي فقراء أفريقيا (٦٤,٩ في المائة). وفي المقابل، كانت أدنى مستويات الفقر في أفريقيا، بترتيب تصاعدي حسب النسبة المئوية، في موريشيوس، والجزائر، وتونس، وسيشيل، والمغرب، وكابو فيردي، وغابون، ومصر، وموريتانيا وغامبيا. ومعظم هذه البلدان (باستثناء غامبيا) هي من البلدان متوسطة الدخل التي ربما تحجب فيها عتبة الـ ٢,١٥ دولار المدى الفعلي للفقر.

الشكل الأول

البلدان التي لديها أعلى وأدنى نسبة من الفقراء، ٢٠٢٢
(نسبة مئوية من السكان)



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باستخدام قاعدة بيانات PovcalNet التابعة للبنك الدولي (تم الاطلاع عليها في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢).

باء- يتركز الفقر في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى

٩- سُجلت أعلى مستويات الفقر في أفريقيا في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، التي تمثل مجتمعة أكثر من نصف مجموع السكان الفقراء في أفريقيا (٥٢,٢ في المائة). وتمثل البلدان منخفضة الدخل نسبة أقل من الفقراء في أفريقيا (٤٥,٠ في المائة) مقارنة بالبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. ورغم أن البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى لا تمثل سوى ٢,٧ في المائة من مجموع السكان الفقراء في أفريقيا، إلا بعض أكبر أوجه التفاوت في الدخل في القارة توجد في بلدان هذه الفئة، مثل بوتسوانا، وجنوب أفريقيا وناميبيا.

١٠- ومن بين البلدان ذات الدخل المتوسط، كانت معدلات الفقر المدقع مرتفعة في بلدان مثل الكونغو (٦٠,٦ في المائة) وأنغولا (٥٤,٧ في المائة) ونيجيريا (٤٦,٣ في المائة) وزمبابوي (٤١,٣ في المائة)، حيث تستأثر الأنشطة الاستخراجية، التي لها أثر أقل في الحد من الفقر، بحصة عالية من الناتج المحلي الإجمالي. وترتفع مستويات الفقر بدرجة كبيرة أيضا في ٢١ بلدا هشًا ومعرضًا للصراعات في أفريقيا، حيث تأوي هذه البلدان مجتمعة ٥٨,٤ في المائة من الفقراء في أفريقيا. فالصراعات وانعدام الأمن عاملان رئيسيان في تفاقم معدلات الفقر وعدم المساواة.

جيم-ثمانية عشر مليون أفريقي انضموا إلى زمرة الفقراء في عام ٢٠٢٢

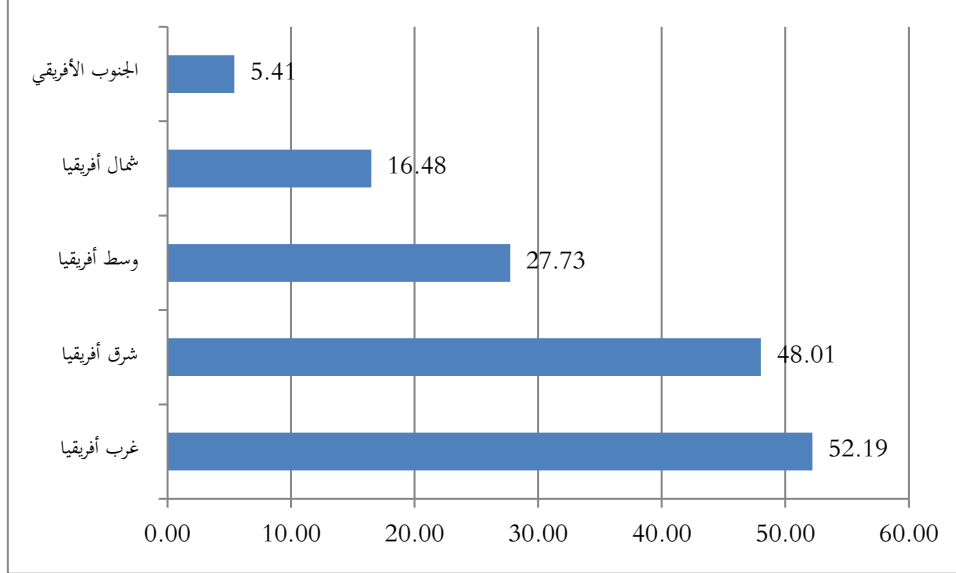
١١- بسبب الأزمات الأخيرة، وخاصة الجائحة والحرب في أوكرانيا، أصبح المزيد من الناس في أفريقيا يعيشون تحت خط الفقر. وما يدعو إلى القلق بصفة خاصة أنه، بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، بعد تفشي كوفيد-١٩، زاد عدد الفقراء بمقدار ٦٢ مليون شخص في عام واحد فقط. وبينما انخفض عدد الفقراء بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، بسبب انتعاش النمو الاقتصادي، ارتفع مرة أخرى بدءاً من عام ٢٠٢١.

١٢- وفي عام ٢٠٢٢، انضم ١٨ مليون أفريقي إلى فئة الفقراء في أفريقيا. وكان التأثير على أشده في منطقتي شرق وغرب أفريقيا، اللتين شهدتا زيادة في عدد الفقراء بلغت ٧,١ و٦,٣ مليون شخص، على التوالي، تليهما منطقة وسط أفريقيا (٣,٧ مليون)، وشمال أفريقيا (٠,٦ مليون)، والجنوب الأفريقي (٠,٥ مليون). ويأتي نصف الفقراء الجدد في عام ٢٠٢٢ من ١٠ بلدان (إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، والصومال، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي ونيجيريا). إلى جانب ذلك كان أثر الأزمات كبيراً في البلدان متوسطة الدخل، مثل جمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا ونيجيريا.

دال- حوالي ١٤٩ مليون شخص من غير الفقراء معرضون لخطر الوقوع في براثن الفقر

١٣- في السياق الحالي للصدمات العالمية، العديد من غير الفقراء معرضون بشدة لخطر الوقوع في براثن الفقر. فهناك حوالي ١٤٩ مليون شخص من غير الفقراء في القارة، أي ما يعادل ١٠ في المائة من سكان أفريقيا في عام ٢٠٢٢، لا يزيد دخلهم إلا بنسبة ٢٠ في المائة عن عتبة خط الفقر (٢,٥٨ دولار في اليوم للشخص الواحد)، وبالتالي فهم معرضون بشدة لخطر الوقوع في براثن الفقر. في منطقتي شرق أفريقيا وغربها، يبلغ عدد السكان المعرضين للانضمام إلى فئة الفقراء ٤٨ مليوناً و٥٢ مليوناً، على التوالي، وهو ما يمثل ٦٧ في المائة من المجموع لأفريقيا (انظر الشكل الثاني). أما الجنوب الأفريقي، فلديه أدنى عدد، حيث لا يزيد عدد المعرضين للوقوع في شرك الفقر عن ٥,٤ مليون شخص. وفي المجموع، يتعرض ٦٩٥ مليون من الأفريقيين الفقراء وغير الفقراء لخطر تفاقم مستويات الفقر لديهم، وهو ما يمثل نصف سكان القارة.

الشكل الثاني
عدد الأشخاص المعرضين للوقوع في براثن الفقر حسب المنطقة دون الإقليمية،
٢٠٢٢
(بالملايين)



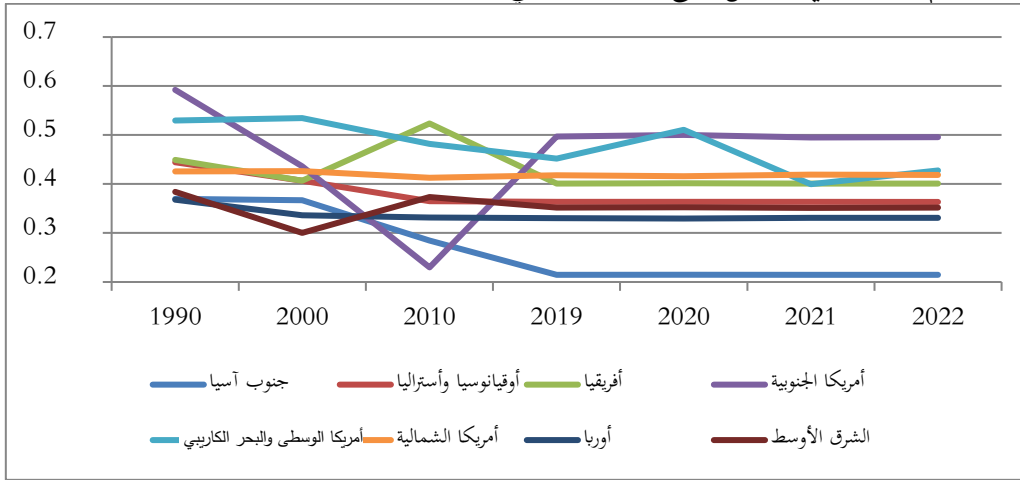
المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باستخدام قاعدة بيانات PovcalNet التابعة للبنك الدولي (تم الاطلاع عليها في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢).

هاء- استمرار ارتفاع عدم المساواة في الدخل

١٤- ظل ارتفاع معدلات عدم المساواة يشكل إحدى السمات التي اتصفت بها أفريقيا حتى خلال فترات ارتفاع معدلات النمو. فقد سُجل أسرع نمو اقتصادي في أفريقيا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٥,٥ في المائة، إلا أن هذا النمو السريع اقترن باتساع فجوة التفاوت. ووفقاً لمعامل "جيني"، فإن معدلات عدم المساواة لا تزال عالية، رغم انخفاضها في أفريقيا بعد عام ٢٠١٠، حيث تبلغ اليوم ٠,٤٠، وهو أعلى من المتوسط العالمي (٠,٣٠) ولكنه أقل من المعدل في أمريكا الجنوبية (٠,٥٠) وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي (٠,٤٣) وأمريكا الشمالية (٠,٤٢) (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

عدم المساواة في الدخل على الصعيد العالمي، ١٩٩٠-٢٠٢٢

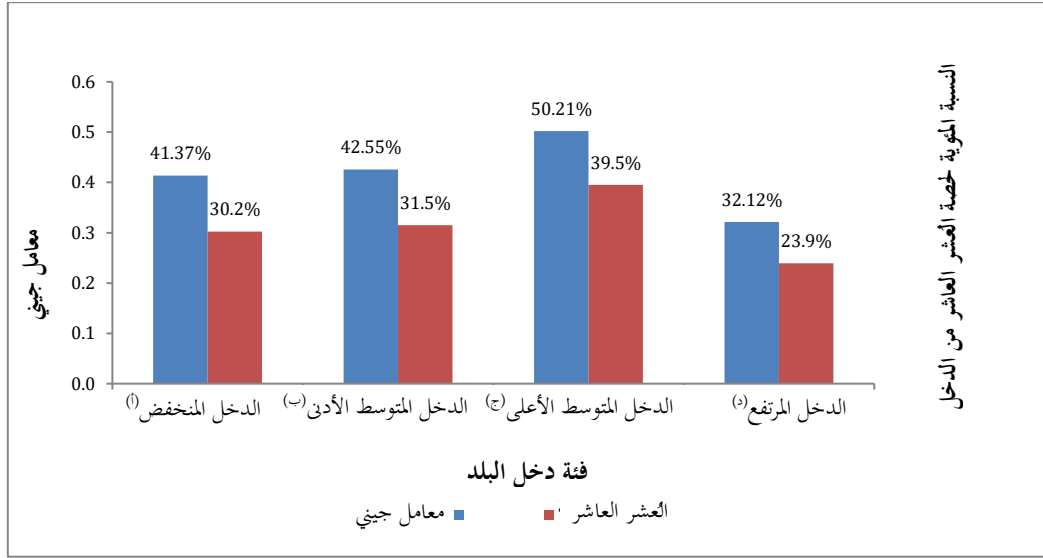


المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باستخدام قاعدة بيانات PovcalNet التابعة للبنك الدولي (تم الاطلاع عليها في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢).

١٥- وتبلغ عدم المساواة في الدخل أعلى مستوياتها في الجنوب الأفريقي (٠,٦١)، حيث يفوق بكثير المتوسط الأفريقي، تليه وسط أفريقيا (٠,٤٥) ثم شرق أفريقيا (٠,٤١). والمعدل هو الأدنى في شمال أفريقيا (٠,٣٢) وغرب أفريقيا (٠,٣٦). وتبلغ أعلى مستوياتها في البلدان متوسطة الدخل في أفريقيا (انظر الشكل الرابع)، وهو ما يشير إلى أن النمو الاقتصادي لم يكن كافياً، بمفرده، للحد من عدم المساواة في الدخل في تلك البلدان.

الشكل الرابع

عدم المساواة في الدخل حسب مستوى دخل البلد



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باستخدام قاعدة بيانات PovcalNet التابعة للبنك الدولي (تم الاطلاع عليها في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢).

ملاحظة: تعكس أعمدة معامل "جيني" معدلات عدم المساواة في الدخل (تتراوح من صفر للمساواة الكاملة إلى ١ لأقصى حد من عدم المساواة). وتعكس أعمدة العاشر العاشر حصة الدخل التي تملكها أعلى ١٠ في المائة من السكان. ففي البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، على سبيل المثال، يمتلك أعلى ١٠ في المائة من السكان ٣٩,٥ في المائة من الدخل.

(أ) البلدان ذات الدخل المنخفض: إثيوبيا، أوغندا، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، ليبيريا، مالي، مدغشقر، ملاوي، موزامبيق، النيجر.

(ب) البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى: أنغولا، بنن، تونس، الجزائر، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جيبوتي، زيمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، غانا، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، ليسوتو، مصر، المغرب، موريتانيا، نيجيريا.

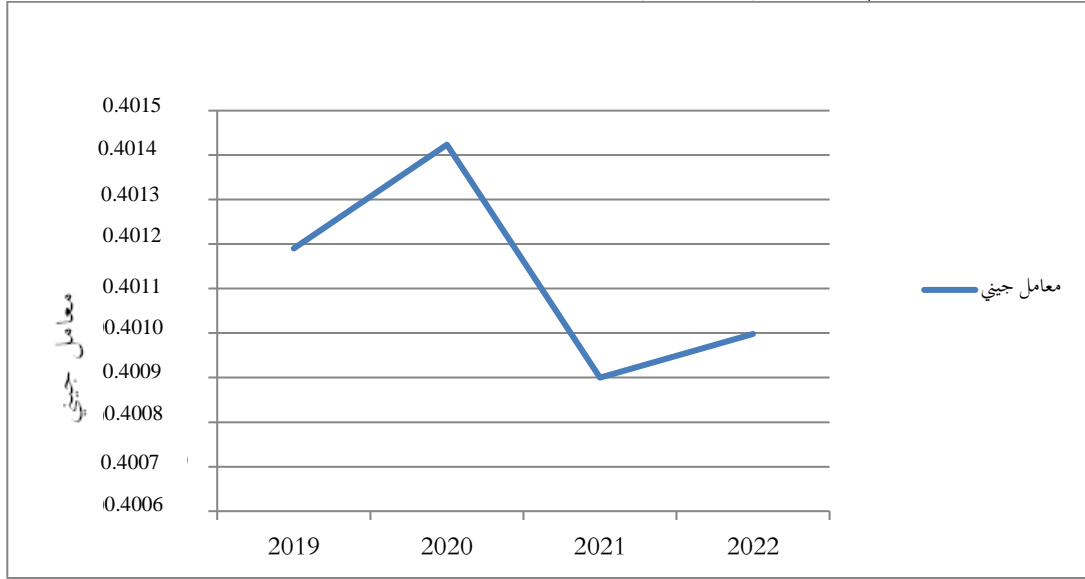
(ج) البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى: بوتسوانا، جنوب أفريقيا، غابون، موريشيوس، ناميبيا.

(د) بلدان الدخل المرتفع: سيشيل.

١٦- ومن بين البلدان التي تتوفر عنها بيانات، هناك ١٠ بلدان تتميز بأعلى مستويات لعدم المساواة في الدخل، توجد منها ٧ بلدان في الجنوب الأفريقي (أنغولا وبوتسوانا وإسواتيني وناميبيا وموزامبيق وجنوب أفريقيا وزامبيا)، و ٢ في غرب أفريقيا (سان تومي وبرينسيبي وغينيا بيساو) وبلد واحد في وسط أفريقيا (جمهورية أفريقيا الوسطى). ومن بين بلدان الجنوب الأفريقي، هناك ٣ بلدان تنتمي إلى البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (بوتسوانا وجنوب أفريقيا وناميبيا)، وهو ما يبرز الأثر المحدود للنمو الاقتصادي على الحد من عدم المساواة. ومنذ عام ٢٠١٩، لم يطرأ سوى تغيير طفيف في مستويات عدم المساواة في الدخل (انظر الشكل الخامس). فقد ارتفع المعدل بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، ثم انخفض قبل أن يرتفع بصورة طفيفة مرة أخرى بعد عام ٢٠٢١.

الشكل الخامس

عدم المساواة في الدخل في أفريقيا، ٢٠١٩-٢٠٢٢



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باستخدام قاعدة بيانات PovcalNet التابعة للبنك الدولي (تم الاطلاع عليها في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢).

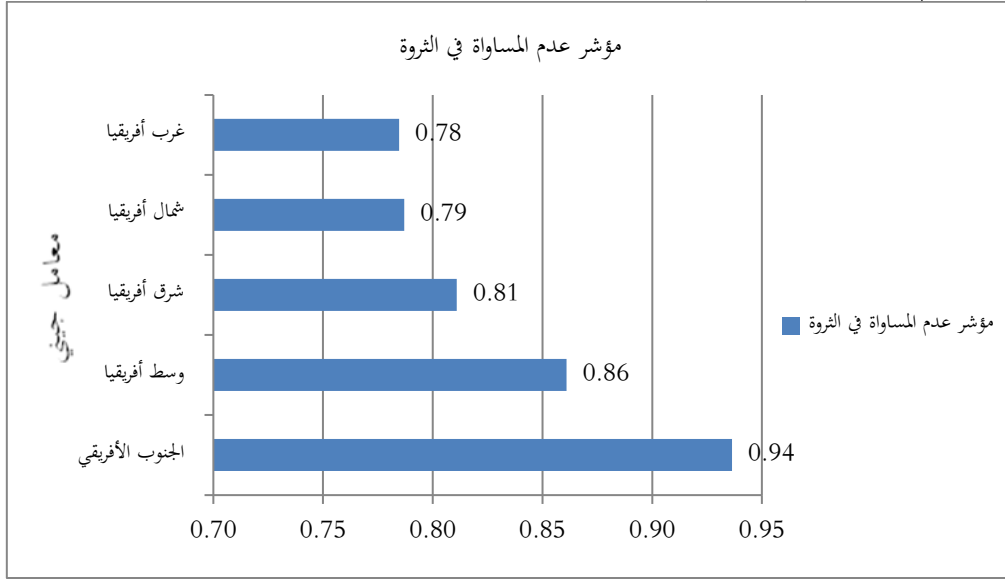
واو- عدم المساواة في الثروة أكبر بكثير من عدم المساواة في الدخل في أفريقيا

١٧- تبلغ معدلات عدم المساواة في الثروة مستويات مرتفعة للغاية في أفريقيا. وعلى الصعيد دون الإقليمي، يوجد أعلى مستوى لعدم المساواة في الثروة، كما هي الحال بالنسبة لعدم المساواة في الدخل، في الجنوب الأفريقي (معامل جيني ٠,٩٣) (انظر الشكل السادس). وتسجل منطقة غرب أفريقيا أدنى مستويات التفاوت في الثروة، رغم أن لديها ثاني أعلى تركيز للفقراء في القارة.

١٨- وفيما يتعلق بمستويات الدخل القطري، يبلغ عدم المساواة في الثروة أعلى مستوياته في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى وفي البلدان مرتفعة الدخل، حيث يبلغ فيها معامل جيني ٠,٨٥ و ٠,٨١ على التوالي. ويبلغ المعدل أدناه في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (٠,٧٨) وفي البلدان منخفضة الدخل (٠,٧٩).

الشكل السادس

عدم المساواة في الثروة في أفريقيا، حسب المنطقة دون الإقليمية



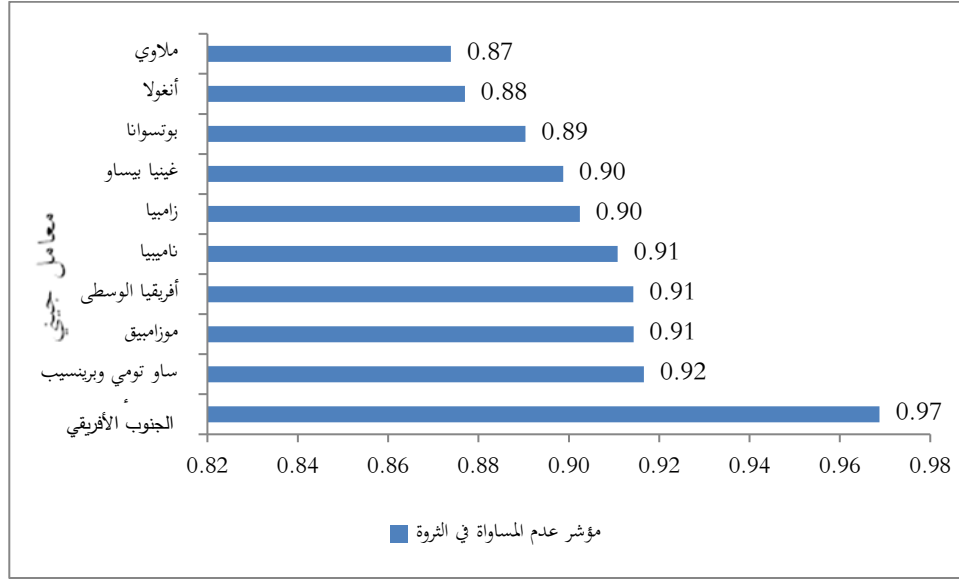
المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باستخدام قاعدة بيانات PovcalNet التابعة

للبنك الدولي (تم الاطلاع عليها في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢).

١٩ - ومن بين البلدان العشرة التي تعاني من أعلى مستويات عدم المساواة في الثروة، توجد ٧ بلدان في الجنوب الأفريقي (أنغولا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وملاوي، وموزامبيق وناميبيا)، ويوجد بلدان في غرب أفريقيا (سان تومي وبرينسيبي وغينيا - بيساو) وبلد واحد في وسط أفريقيا (جمهورية أفريقيا الوسطى) (انظر الشكل السابع). وضمن هذه البلدان العشرة، هناك أيضا ٨ بلدان من بين البلدان العشرة التي تعاني من أعلى مستويات عدم المساواة في الدخل. ففي تلك البلدان الـ ٨، يزيد مدى عدم المساواة في الثروة عن مدى عدم المساواة في الدخل.

الشكل السابع

البلدان التي تعاني من أعلى مستويات عدم المساواة في الثروة في أفريقيا



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باستخدام قاعدة بيانات PovcalNet التابعة للبنك الدولي (تم الاطلاع عليها في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢).

زاي- زادت حدة عدم المساواة بين الجنسين في خضم الأزمات الأخيرة

٢٠- بالنظر إلى المستوى الكبير لعدم المساواة بين الجنسين الذي كان موجودا أصلا قبل بداية الأزمات المختلفة، ازداد ضعف النساء بشكل خاص مع تفشي الأزمات في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، أدت الجائحة، في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، إلى انخفاض ساعات العمل في أفريقيا بنسبة ١٩ في المائة للنساء و ١٥ في المائة للرجال، وهو ما زاد من الفجوة بين الجنسين فيما يخص ساعات العمل. ورغم أن ساعات عمل النساء والرجال قد زادت منذ ذلك الحين، إلا أنها لا تزال أقل من مستويات ما قبل الجائحة.

٢١- وقد قدرت منظمة العمل الدولية أن دخل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي انخفض بنسبة ٨١ في المائة في الشهر الأول من الجائحة، وأن العبء الأكبر لهذا الانخفاض وقع على عاتق النساء.

٢٢- وبالإضافة إلى ذلك، كانت المرأة قبل الجائحة تضطلع بأكثر من ثلثي مهام الرعاية غير مدفوعة الأجر في أفريقيا، وتفاقم ذلك العبء جراء رعاية الأقارب المرضى والأطفال الصغار الذين ظلوا قابعين في المنزل بعيدا عن المدرسة ومرافق الحضنة النهارية نتيجة لكوفيد-١٩. وإلى جانب ذلك، أدت الأعراف الاجتماعية المقترنة بالفجوة الرقمية بين الجنسين في الوصول إلى الإنترنت وتكنولوجيا الهاتف المحمول إلى تقييد قدرة الفتيات على مواصلة التعلم أثناء الجائحة. وتفاقمت المخاطر التي تواجه المساواة بين الجنسين في أفريقيا بفعل الحرب في

أوكرانيا، نظرا لآثارها السلبية على الأمن الغذائي وأمن الوقود داخل الأسرة، وهما مجالان غالبا ما تكون المرأة مسؤولة عنهما.

رابعاً- عوامل التعقيد التي تعمق الفقر وتوسع نطاق عدم المساواة

٢٣- لقد بلغ الفقر مدًى هائلا، كما أن أوجه عدم المساواة ما برحت تتزايد. ويرد أدناه شرحٌ لعوامل التعقيد الرئيسية، سواء الهيكلية منها أو الظرفية (أي المتعلقة بالتعرض للخدمات) التي تقف وراء ذلك.

ألف- الأثر الضعيف للنمو الاقتصادي على الحد من الفقر

٢٤- لقد كان أثر النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في أفريقيا ضعيفا أكثر منه في المناطق الأخرى. ويرجع انخفاض مرونة النمو بالنسبة للفقر جزئيا إلى أن النمو كان في معظمه مدفوعا بالصناعات كثيفة رأس المال والصناعات الاستخراجية للموارد. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت ظروف أفريقيا، التي اتسمت في مستهل الأمر بارتفاع معدلات الفقر وارتفاع مستويات عدم المساواة، في تدني أثر النمو في الحد من الفقر.

٢٥- وقد سجلت أفريقيا أعلى معدل نمو سكاني سنوي في العالم (٢,٥ في المائة)، ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان القارة إلى ٢,٩ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. وعلاوة على ذلك، فإن أعداد السكان الذين هم في سن العمل (٢٥-٦٤ سنة) آخذة في الازدياد في أفريقيا. ولذلك، فقد كان من الممكن أن يكون هناك عائد ديمغرافي يعجل بالنمو، ولكن ذلك لن يحدث إلا إذا كان السكان الذين هم في سن العمل متعلمين وأصحاء وقادرين على الالتحاق بالعمالة المنتجة.

باء- ضيق هامش المناورة المالي الضروري لمعالجة الفقر وعدم المساواة

٢٦- لا تزال البلدان الأفريقية تواجه انخفاضاً في الإيرادات، وضغوطاً متزايدة على صعيد الديون، وضيقاً متزايداً في هامش المناورة المالي. ولذلك فإن قدرتها على التصدي للفقر، بشكل استباقي أو تفاعلي، محدودة. ففي عام ٢٠٢٢، بلغت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ٦٤,٥ في المائة، وهي نسبة لا تزال أعلى بكثير من النسبة المرصودة قبل الجائحة في عام ٢٠١٩ (٥٧,١ في المائة) رغم انخفاضها بمقدار ١,٤ نقطة مئوية عما كانت عليه في عام ٢٠٢١. ويبلغ عجز ميزانية في المنطقة ٤,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم أنه أقل مما كان عليه في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، إلا أنه لا يزال أعلى من مستواه قبل الجائحة، وهو ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٩.

٢٧- وقد أدت الأزمات العالمية الأخيرة إلى تضيق الحيز المالي المتاح للبلدان، مما قلص قدرة حكوماتها أكثر على تمويل الحماية الاجتماعية. ويفتقر نحو ٨٣ في المائة من الأفريقيين

إلى أي إعانات من باب الحماية الاجتماعية. وقد كثفت البلدان الأفريقية أنشطتها في مجال التصدي للجائحة بمضاعفة متوسط إنفاقها المالي لكي يصل إلى ٣,٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. غير أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الحماية الاجتماعية، استنادا إلى بيانات من ٣٠ بلدا أفريقيا، يقل بمقدار ١٠ دولارات عنه في أي مكان آخر على الصعيد العالمي، وهو نصيب منخفض لدرجة لا تمكّن الفقراء من زيادة الاستهلاك زيادة كبيرة بما يمكنهم من الانفلات من مصيدة الفقر.

جيم- الحواجز المالية والتجارية العالمية

٢٨- تواجه الدول الأفريقية تكاليف للاقتراض هي من بين الأعلى في العالم، بسبب التحيز المتأصل لدى وكالات تقدير الجدارة الائتمانية ضد الاقتصادات الأفريقية، والذي يحد بشكل خطير من قدرتها على الحصول على التمويل للاستجابة للصدمات. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه معظم البلدان الأفريقية حواجز تجارية عالمية تعوق قدرتها على توسيع قدرتها الإنتاجية. فتكاليف التجارة أعلى في المتوسط بالنسبة للبلدان الأفريقية مقارنة بالبلدان النامية الأخرى. ويمكن للتجارة أن تكون من بين أقوى العوامل المساعدة في الحد من الفقر لأنها تؤدي إلى تحقيق مكاسب على صعيد الكفاءة من خلال زيادة الاستثمار ونقل التكنولوجيا وتحسين معدلات التبادل التجاري. ولتكاليف التجارة الباهظة أثر سلبي على القدرة على تحمل تكاليف السلع القابلة للتداول، الأمر الذي يقلل بدوره من رفاه أفقر الفئات السكانية.

دال- أزمة تكلفة المعيشة

٢٩- إن اعتماد أفريقيا على الواردات يجعل القارة معرضة لصدمات أسعار السلع الأساسية. ففي عام ٢٠٢١، كان ٣٩ بلدا أفريقيا مستوردا صافيا للمنتجات الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تبلغ صادرات أفريقيا من المنتجات البترولية المكررة، في عام ٢٠٢١، سوى ٥,٧ مليار دولار، في حين استوردت القارة في الوقت ذاته أكثر من ٤٤ مليار دولار من هذه المنتجات. وفي هذا السياق، تنطوي الصدمات العالمية على تداعيات على الفقراء في أفريقيا من جراء التضخم، الذي بلغ ١٢,٣ في المائة في عام ٢٠٢٢، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ ٦,٧ في المائة. وبما أن الأسر المعيشية في أفريقيا تنفق حوالي ٤٠ في المائة من دخلها على الغذاء، فإن تأثير الأزمات العالمية ألحق ضرا بالغا بأفقر الأسر المعيشية في أفريقيا. فقد عانى ٣١٠ مليون أفريقي من شكل من أشكال انعدام الأمن الغذائي وتعرض ٦ ملايين أفريقي إلى الجوع الشديد في عام ٢٠٢٢. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للصدمات الصحية وما ينجم عنها من خسائر في الدخل أن تُبقي الأسر المعيشية في حالة فقر دائم في أفريقيا. ويمثل الإنفاق من الأموال الخاصة ٣٦ في المائة من الإنفاق الصحي في البلدان الأفريقية، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٢٢ في المائة. وفي كل عام، يزداد عدد الفقراء في أفريقيا بمقدار ١١ مليونا بسبب ارتفاع المدفوعات من الأموال الخاصة.

هاء- الآثار الوخيمة لتغير المناخ

٣٠- يضاعف تغير المناخ من حدة الفقر من خلال تأثيره على حياة الأفراد وسبل عيشهم فضلا عن تأثيره على الاقتصادات. ففي السنوات الخمسين الماضية، أودت المخاطر المرتبطة بالجفاف بحياة أكثر من نصف مليون شخص وأدت إلى خسائر اقتصادية تزيد عن ٧٠ مليار دولار في أفريقيا. وبحلول عام ٢٠٣٠، قد يتأثر ما يصل إلى ١١٨ مليون أفريقي ممن يعيشون في فقر مدقع بالجفاف، والفيضانات والحرارة الشديدة. وقد تسببت الأحداث المناخية، إلى جانب ذلك، في هجرة أكثر من ٨٥ مليون شخص في المنطقة أو في نزوحهم. لكن الأمر الخطير هو أن ارتفاع درجات الحرارة قد أسهم في انخفاض نمو الإنتاجية الزراعية بنسبة ٣٤ في المائة في أفريقيا منذ عام ١٩٦١. وتواجه البلدان الساحلية الأفريقية أيضا مخاطر مرتبطة بالمناخ تتهدد اقتصادها الأزرق، بما في ذلك قطاعات مصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، والموانئ، والتعدين الساحلي، والطاقة.

واو- مخاطر النزاعات وانعدام الأمن

٣١- لا تزال النزاعات وانعدام الأمن تشكل تحديات أمام مساعي الحد من الفقر في أفريقيا. ففي عام ٢٠٢١، شهدت ٤٦ دولة حول العالم نزاعات مسلحة، منها ١٨ دولة في أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا). وفي العام نفسه، كان هناك ١٩ نزاعا مسلحا شديد الحدة في جميع أنحاء العالم، منها ١٢ نزاعا في أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا). وعلاوة على ذلك، كانت ٥ بلدان أفريقية من بين أقل البلدان سلاما على مستوى العالم، وفقا لمؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٢. وفضلا عن ذلك، فإن ٥ من البلدان الـ ١٠ الأكثر تضررا من الإرهاب تقع في أفريقيا. وفي سياق الصدمات المستمرة، ارتبط انعدام الأمن الغذائي بزيادة عدم الاستقرار السياسي.

خامسا- انتعاش وتحول محورهما الإنسان

٣٢- يمكن أن تُخَلِّف الصدمات آثارا دائمة وتعيد عقارب الساعة إلى الوراء فيما يخص التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك، فإن البلدان بحاجة إلى بناء القدرة على الصمود والتعافي على وجه السرعة. ويجب أن يكون هناك تحول في وضع السياسات ينطوي على الانتقال من نهج رد الفعل في التصدي للفقر وعدم المساواة (من خلال إعادة التوزيع) إلى الحلولة دون حدوثه بشكل استباقي (ما قبل التوزيع). ولذلك، يجب أن يركز الانتعاش في أفريقيا على السياسات التي تجعل من الإنسان محورا لها وعلى اتباع مسار إنمائي قادر على الصمود وشامل للجميع ومستدام. وثمة خيارات في مجال السياسة العامة تتيح فرصا في هذا الصدد، والخيارات المعنية هي:

ألف- اتباع سياسات لصالح الفقراء وشاملة للجميع في مجال الاقتصاد الكلي

١- الأخذ بمبدأ الإنفاق المالي محدد الهدف والفعال للحد من الفقر

٣٣- نظرا للقيود المالية، ينبغي أن يركز الإنفاق على مساعدة الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك من خلال تحسين الاستهداف وزيادة الكفاءة. وهناك حاجة إلى مساعدة اجتماعية قصيرة الأجل لدعم الفئات الأكثر ضعفا، ولكن الأمر الحيوي هو الانتقال إلى سياسات حماية اجتماعية وطنية شاملة ومستدامة ماليا.

فعلى سبيل المثال، تبين أن برنامج شبكة الأمان الاجتماعي المسمى ” تكافل“ و”كرامة“ في مصر يقلل بنسبة ١٢ في المائة من احتمال وقوع الأسر المنضوية في إطاره تحت خط الفقر ويزيد في الوقت ذاته استهلاك الأسر المعيشية زيادة كبيرة. وعلاوة على ذلك، يجب تكييف خطط الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات على وجه الإلحاح بحيث يتمكن العاملون في القطاع غير الرسمي من الوصول إليها وتحمل تكاليفها بشكل أفضل. ويمكن أيضا معالجة أوجه القصور في الإنفاق من خلال استخدام التكنولوجيات الرقمية بحيث يتسنى تحديد أهداف الحماية الاجتماعية بشكل أفضل.

٢- الحد بشكل استباقي من التعرض للفقر في سبيل بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية

٣٤- لا تتمتع الأسر المعيشية إلا بقدرات محدودة فيما يتعلق بإدارة المخاطر لأن فرص حصولها على التأمين أو الائتمان الرسمي ضئيلة إن لم تكن معدومة، وكثيرا ما تعتمد هذه الأسر على استراتيجيات غير رسمية للتكيف. ومن الأهمية بمكان الاستثمار في السياسات الوقائية للتخفيف من أثر الصدمات عن طريق توفير المنافع العامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية. كما أن التحوط من مخاطر الصدمات الصحية أمر بالغ الأهمية بشكل خاص. فخطة التأمين الصحي المجتمعية في رواندا، على سبيل المثال، خفضت نصيب الفرد من الإنفاق من الأموال الخاصة سنويا بنسبة تصل إلى ٨٣ في المائة من متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية. ويعد توسيع نطاق التصنيع المحلي للأدوية أمرا أساسيا لتحسين القدرة على الصمود في المسائل الصحية. وتقدر قيمة الفرص المتأتية عن الأعمال التجارية في قطاع الرعاية الصحية والتمتع بالعافية في إفريقيا بنحو ٢٥٩ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ وهذه الأعمال يمكنها أن تؤدي إلى إيجاد ١٦ مليون وظيفة. ويتيح وضع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ووكالة الأدوية الأفريقية موضع التنفيذ فرصا كبيرة في ذلك الصدد.

٣- احتواء تأثير الضغوط التضخمية الواقعة على الفقراء

٣٥- إن احتواء الضغوط التضخمية أمر حيوي لحماية الفقراء وغير الفقراء من الوقوع في براثن الفقر. وتواجه المصارف المركزية في أفريقيا حاليا تحديا كبيرا في تحقيق التوازن بين منع التضخم وتعزيز النمو. ويمكن مواصلة السير على خطى الاستجابات التي برزت نتيجة

الأزمات الأخيرة وتوسيع نطاقها. ومن أمثلة ذلك، إنشاء مؤسسة موريشيوس للاستثمار بواسطة مصرف موريشيوس في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ برأسمال أولي قدره ٢ مليار دولار. وقد أثبتت المؤسسة أنها أداة حاسمة فيما يتعلق بحماية القطاع المالي والذود عن سبل العيش عن طريق إنشاء حافظة استثمار محلية وعن طريق توفير دعم مالي حاسم للشركات الكبيرة خلال الأوقات العصيبة. وساعدت المؤسسة، التي أصبحت عضوا مشاركا في المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، في الحفاظ على الاستقرار المالي وتخفيف آثار الانكماش في القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

٤- التعجيل بتحقيق الشمول المالي للحد من الفقر والهشاشة

٣٦- يجد الاستبعاد المالي من قدرة الفقراء على الادخار والاستثمار وسداد الديون وإدارة المخاطر بمسؤولية. ويتيح تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين أنظمة الدفع الإلكترونية فرصة هائلة لتعزيز قدرة الأسر المعيشية الفقيرة على الصمود. وقد تبين أن الشمول المالي يحد من الفقر في أفريقيا من خلال توفير ثروة صافية وفوائد أكبر للفقراء في مجال الرعاية الاجتماعية. وتبين كذلك أن تحسين الشمول المالي يقلل من احتمال بقاء الأسر في دائرة الفقر بنسبة ٢٧ في المائة في غانا. وفي كينيا، يستعين ٩٦ في المائة من السكان بخدمة "أم بيسا" (M-Pesa) التي ساعدت على انتشار ما يقارب ١٩٠ ألف أسرة معيشية من براثن الفقر. وفي عام ٢٠٢١، تمت غالبية المعاملات المصرفية التي تستخدم الأجهزة المحمولة (٧٠ في المائة) على مستوى العالم في إفريقيا. فالنمو السريع لحسابات الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول في أفريقيا يتيح فرصا كبيرة لتوسيع نطاق الشمول المالي بما يخدم الأسر الفقيرة والضعيفة.

باء- ضمان الحصول على التمويل من أجل الانتعاش الشامل للجميع

١- العدالة في فرض الضرائب وسد الثغرات وتوسيع القاعدة الضريبية

٣٧- من الأهمية بمكان سد الثغرات الضريبية. فالتقديرات تشير إلى أن أفريقيا تخسر ما بين ٤٠ و ٨٠ مليار دولار من خلال التهرب الضريبي كل عام. وبالإضافة إلى ذلك، يجب مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة على وجه السرعة لأنها مسؤولة عن خسائر تبلغ ٨٨,٦ مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل نصف الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. وتحتاج البلدان إلى زيادة التنوع فيما يتعلق بدفعي الضرائب في قاعدتها الضريبية، لكي تشمل العاملين في قطاعات الزراعة، والقطاع غير الرسمي وقطاع الموارد الطبيعية. ويمكن استخدام تكنولوجيات المعلومات لجلب المزيد من الفاعلين الاقتصاديين إلى النظام الضريبي، كما أن من شأن تطوير الاقتصاد الرقمي أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات.

٣٨- وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من إعادة النظر في أنظمة ضريبة القيمة المضافة، بالنظر إلى أن كفاءة تحصيل ضريبة القيمة المضافة تقل كثيرا عن ٥٠ في المائة في معظم البلدان الأفريقية. فقد شرع السودان في برنامج إصلاح ضريبي في عام ٢٠١٩ بدعم فني من اللجنة

الاقتصادية لأفريقيا، وهو ما أدى إلى زيادة في الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ستصل إلى ما يقدر بنحو ٦ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٢٢. ويمكن أن يكون لتنفيذ الضرائب غير المباشرة الأخرى واستخدامها على نطاق واسع آثار كبيرة. فعلى سبيل المثال، أدى إصلاح الضرائب غير المباشرة في إثيوبيا، الذي تدعمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال تنفيذ قانون جديد في عام ٢٠١٩ وإنفاذه في عام ٢٠٢٠، إلى مضاعفة إيرادات الإنتاج مقارنة بمستوى خط الأساس لعام ٢٠١٩.

٢- تحويل العبء الضريبي لمعالجة عدم المساواة في الثروة

٣٩- تشكل الضرائب التصاعدية، لا سيما ضرائب الدخل المباشرة، بما في ذلك ضرائب الثروة والضرائب المفروضة على دخل رأس المال، قناة رئيسية تتيح للحكومات الحد من عدم المساواة في الأجل القصير. وقد خفضت كينيا، وليسوتو وجمهورية تنزانيا المتحدة مستويات عدم المساواة لديها بنسبة تزيد عن ٥ في المائة من خلال هيكلة ضريبة الدخل بصورة تصاعدية وتقوية نظم تحصيل ضريبة الدخل. وإذا زادت حكومات شرق أفريقيا إيراداتها الضريبية بنسبة ١ في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي عن طريق زيادة الضرائب على الأغنياء والشركات الكبيرة، فإنها ستجمع ٤,٩ مليار دولار إضافية كل عام على مدى السنوات الخمس القادمة.

٤٠- وهناك حيز كبير لتوسيع الضرائب العقارية، التي لا تسهم إلا بنسبة ٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات للتصدي للعوائق التي تعترض سبيل فرض الضرائب على الأراضي والممتلكات، بما يشمل عدم كفاية البيانات وممارسات تقييم الأصول والتسجيل الناقص للممتلكات. وتفرض جميع البلدان الأفريقية تقريبا ضرائب على رسوم التحويل أو الدمغة كما أن معظمها لديه ضريبة على أرباح رأس المال. ومع ذلك، لم يفرض سوى ١٥ بلدا تقريبا في أفريقيا ضريبة على الأراضي (منفصلة عن الضرائب العقارية)، ما يشير إلى وجود إمكانيات غير مستغلة.

٣- الاستفادة من التمويل المتعلق بالمناخ للحد من المخاطر التي يتعرض لها أشد الناس فقرا وهشاشة

٤١- من شأن التخفيف من أثر الظواهر القسوى المتصلة بالمناخ أن يؤدي دورا بالغ الأهمية في التحوط من مخاطر الفقر في أفريقيا. فالقارة تحتاج إلى ما بين ٢٠ مليار دولار و ٣٠ مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠٣٠ للتصدي لتغير المناخ. بيد أن الالتزام، الذي تم الاتفاق عليه في عام ٢٠٠٩، بتخصيص تمويل يتعلق بالمناخ قدره ١٠٠ مليار دولار سنويا، لم يتحقق على أرض الواقع. وقد أنشأت الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ صندوقا للخسائر والأضرار، ولكن تفاصيله وطرائق تنفيذه لم تحدد بعد. وينبغي للإمكانيات التي تتيحها الأشكال المبتكرة للتمويل المتعلق بالمناخ أن تستهدف الفئات الأكثر ضعفا من خلال تقليل الخسائر في الأرواح وسبل العيش وإيجاد وظائف تشتد حاجة البلدان الأفريقية إليها. فعلى سبيل المثال، يمكن لمشاريع إزالة الكربون

القائمة على الطبيعة وحدها، على اعتبار أن سعر الطن من ثاني أكسيد الكربون يبلغ ١٢٠ دولاراً، أن تولّد ما بين ١٥ مليار دولار و ٨٢ مليار دولار سنوياً، وتساعد على إيجاد ٣٥ مليون إلى ١٦٧ مليون وظيفة، وتنهض بالمستوى المعيشي للمجتمعات المحلية. وبالمثل، يمكن لمبادرة الجدار الأزرق العظيم، التي أطلقت في عام ٢٠٢١ لتسريع وتوسيع نطاق إجراءات الحفاظ على المحيطات، أن تتيح فرصاً لتجديد سبل كسب العيش لـ ٧٠ مليون شخصاً في منطقة غرب المحيط الهندي دون الإقليمية.

جيم- تخطيط مسار للتطوير الهيكلي يتسم بالإنصاف ويلي احتياجات الناس

١- توجيه التحول الهيكلي نحو مسار غني بالوظائف

٤٢- لا تزال القطاعات ذات الأثر الضعيف في الحد من الفقر، وهي قطاع استخراج الموارد الطبيعية والقطاعات القائمة على السلع الأساسية، تهيمن على الاقتصادات الأفريقية. ومن شأن التعجيل بالتوسع في القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى والقطاعات الغنية بفرص العمل أن يحدث أثراً إيجابياً على الحد من الفقر عن طريق زيادة الدخل والاستهلاك، وأن يقلل من خطر الصدمات في المستقبل. ويجب على أفريقيا أن توسع نطاق التصنيع بدرجة كبيرة وأن تستفيد من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. فعملية الانتقال من استخراج الموارد إلى إضافة القيمة، لا سيما فيما يتعلق بالمعادن ذات الأهمية البالغة التي من المتوقع أن يرتفع الطلب عليها، يتيح فرصاً لإيجاد وظائف خضراء. ومن الأهمية بمكان أيضاً تحويل القطاع الزراعي، الذي يعمل فيه غالبية الأفريقيين، بما في ذلك من خلال الزراعة الذكية مناخياً. وتتيح منطقة التجارة الحرة فرصة هامة لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في السلع الأساسية الزراعية والحد من انعدام الأمن الغذائي.

٢- تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للحد من الفقر وعدم المساواة

٤٣- من المتوقع أن تكون لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية آثاراً إيجابية على الحد من عدم المساواة والفقر في أفريقيا. فعلى الصعيد الوطني، من المتوقع أن يساعد ذلك على الحد من عدم المساواة في البلدان الأفريقية، كما يتضح من التوقعات بأن مُعامل "جيني" الخاص بكل منها سينخفض بوجود منطقة التجارة الحرة عما سيكون عليه بدونها. وتنطوي التجارة الرقمية، على وجه الخصوص، على فرصة فريدة تتيح لأفريقيا إطلاق العنان لإمكانات منطقة التجارة الحرة من حيث النمو، والحد من الفقر وعدم المساواة. وستعزز منصة "التبادل التجاري الأفريقي"، بفضل آلية الشراء الجماعي، حصول الاقتصادات الضعيفة على السلع بطريقة فعالة وبمتوسط مخفض للتكاليف التجارية. وتتمتع البورصة، من خلال إدماج الموردين، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالقدرة على تعزيز مسار إنمائي أكثر شمولاً كما يمكنها أن تساهم في الحد من الفقر وعدم المساواة في كافة البلدان الأفريقية.

دال- الدفع قدما بالإصلاحات من أجل هيكل مالي عالمي أكثر عدلا وشمولا

١- إصلاح هيكل الديون العالمي وإطاره التنظيمي

٤٤- من الضروري إجراء إصلاح شامل للإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق خدمة الديون التابع لمجموعة العشرين ونادي باريس لإضفاء المزيد من الفعالية والشفافية عليه وتقييده زمنيا، وبما يتيح تجميد خدمة الديون للبلدان التي تطلب ذلك. وبما لاغنى عنه أن يجري توسيع نطاق الأهلية للاستفادة من الإطار المشترك بحيث يشمل البلدان متوسطة الدخل، وأن يتم استخدام سياسة الإقراض مقابل المتأخرات التي ينتهجها صندوق النقد الدولي بمزيد من الجرأة من خلال توفير التمويل للبلدان المدينة التي هي في أمس الحاجة إليه، والحد من نفوذ الدائنين الممتنعين عن المشاركة. ويمكن لصندوق النقد الدولي أن يؤدي دورا أكبر في هيكل الديون العالمية، تمشيا مع ولايته المتمثلة في تيسير المزيد من الحوار بين المدنين والدائنين، بما في ذلك عن طريق اضطراره المحتمل بدور الأمانة للإطار المشترك.

٤٥- وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين هيكل الدين العالمي من خلال تعزيز التشريعات المتعلقة بالديون يُعد أمرا أساسيا. والمطلوب من السلطات القانونية الرئيسية التي تصدر ديونا سيادية هو أن تشترط تعزيز الأحكام المتعلقة بالعمل الجماعي وبالقوة القاهرة في جميع عقود الديون السيادية وأن تنفذ تشريعات شاملة لمكافحة الصناديق الجشعة في البلدان الدائنة الرئيسية. ومن الأهمية بمكان استحداث إطار تنظيمي معزز لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية، يتطلب مزيدا من الشفافية في منهجية وإجراءات التصنيف، ويتيح الإشراف المناسب على الوكالات، وينشئ آلية انتصاف خارجية عادلة للطعن في التصنيفات.

٢- التشجيع على إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة

٤٦- من الضروري دراسة مخصصات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي بطريقة تحليلية قائمة على القواعد، بغية الحد من الطابع التقديري والسياسي لعملية التخصيص ومراعاة احتياجات البلدان من السيولة. وينبغي الوفاء بالتعهدات بإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة من أجل توفير الدعم الحاسم للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. والبلدان المانحة مدعوة بإلحاح إلى توجيه ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من مخصصاتها عبر القنوات المختصة. وينبغي لصندوق النقد الدولي أيضا أن يوضح البند المتعلق بالمخصصات في حالة حدوث تطورات رئيسية غير متوقعة وأن يفعله. وهناك اقتراح آخر يتمثل في تعزيز مرونة الصندوق الاستئماني للصلاية والاستدامة فيما يتعلق بالأهلية ومعايير التأهيل، وتسريع تفعيله وتعزيز دوره التحفيزي في التمويل الأخضر، بما في ذلك تحويل الديون إلى التزامات بصون البيئة، والمنتجات المالية الخضراء، وأسواق أرصدة الكربون.

٣- إعادة النظر في أدوات التعامل مع الطابع المتغير للصدمات

٤٧- من شأن تعليق الرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الإقراض غير الميسر لمدة تتراوح بين ٢ و ٣ سنوات أن يدعم التعافي المستدام للبلدان الأفريقية من الأزمات المتداخلة. ومن المهم أيضا إعادة سبل الوصول إلى التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع التابعين لصندوق النقد الدولي إلى المستويات التي كانت عليها أثناء الجائحة. وعلى نطاق أوسع، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تدعو صندوق النقد الدولي إلى تقليص القيود المفروضة على استخدام موارده بشكل عام. وعلى وجه التحديد، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن توسع نطاق امتيازات الإقراض، وأن تمدد فترة استحقاق التمويل، وأن توفر موارد أكبر في حالات الطوارئ، وأن تعيد تنشيط مجموعات الأدوات المصممة للاستجابة للصدمات العالمية الأكثر تواترا، مع إيلاء مزيد من الاعتبار للاقتصادات المتوسطة الدخل. وعلى المدى الطويل، من الأهمية بمكان أن يعالج الصندوق عدم المساواة المتأصل في نظام الحصص وزيادة حصة أفريقيا في المراجعة المقبلة للحصص في عام ٢٠٢٣.

سادسا- الاستنتاجات

٤٨- لقد أدت الأزمات العالمية إلى تفاقم مستويات الفقر وعدم المساواة، وهي مستويات كانت تتسم أصلا بالارتفاع المتواصل. وأدت الصدمات، التي تقف وراءها عوامل هيكلية مصاحبة، إلى زيادة مستويات الفقر وتعرض غير الفقراء إلى الوقوع في شرك الفقر. وبينما ظل التفاوت في الدخل مرتفعا وثابتا طوال الأزمات الأخيرة، إلا أن التفاوت في الثروة بلغ معدلات أعلى. وبفضل تضافر ارتفاع مستويات التفاوت وارتفاع مستويات الفقر، نشأت حلقة مفرغة تتناسل فيها الاختناقات الهيكلية دون توقف، ما يجعل السكان في أفريقيا في حالة دائمة من الهشاشة إزاء الصدمات الاقتصادية وغير الاقتصادية على حد سواء.

٤٩- ويتطلب التعافي الذي يجعل الإنسان في صلب اهتماماته التركيز على معالجة عوامل الخطر التي تطل الأسر الفقيرة والضعيفة كما يتطلب في ذات الوقت بناء قدرات هذه الأسر على مواجهة الصدمات المستقبلية. وسوف يقتضي خفض حدة المخاطر وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية أفعالا على جميع المستويات - من جانب الأفراد، والأسر، والمجتمعات المحلية، والنظم، والبلدان والقارة - لتقليص الصدمات والضغوط، والتخفيف من حدتها، والتكيف معها والتعافي منها بطريقة تقلل من الضعف المزمن وتيسر النمو الشامل. وستكون هناك حاجة إلى استثمارات وقائية للتحوط من المخاطر، تصاحبها تدابير سريعة الاستجابة للتخفيف من الآثار السلبية، بالنظر إلى أن الصدمات من المتوقع أن تتكرر.

٥٠- واستنادا إلى الملاحظات المذكورة أعلاه، يمكن طرح المسائل السياسية الرئيسية التالية للمناقشة:

(أ) ما هي تجارب البلدان ونجاحاتها في تعظيم الفوائد المتأتية من نتائج السياسات الشاملة والمراعية لمصالح الفقراء التي اتبعتها في مجال الاقتصاد الكلي في خضم الأزمات المتكررة؟

(ب) ما هي التدابير التي أصابت نجاحا وما هي التدابير التي ينبغي النظر فيها للتعجيل باستنباط مسار للتنمية الهيكلية يعزز القدرة على الصمود على المدى الطويل ويقلل بشكل ملموس من الفقر وعدم المساواة؟

(ج) ما هي الإصلاحات العاجلة المطلوبة في الهيكل المالي العالمي للنجاح في مساعي الحد من الفقر وعدم المساواة في أفريقيا؟

(د) ما هي الفرص المتاحة في تمويل الاستثمارات للتخفيف من ضعف الفقراء وغير الفقراء على حد سواء إزاء آثار الصدمات؟ وكيف يمكن للبلدان الأفريقية الاستفادة من فرص التمويل الأخضر؟

(هـ) كيف يمكن تسخير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لزيادة المرونة الاقتصادية، والإدماج وللحد من الضعف؟
